# المقاول والتحولات الاقتصادية في المغرب: دراسة سوسيولوجية
# The entrepreneur and Economic Transformation in Morocco: Sociological Study

**د. طارق حاري، جامعة الحسن الثاني- المغرب**

**ملخص**: تحاول هذه الدراسة إظهار أن مفهوم المقاول(entrepreneur)، كما وضعه الاقتصاديون وعلماء الاجتماع الغربيون، ليس له نفس الدلالة في المغرب، وأن تعبئته، اجتماعيا وثقافيا، لا تعكس تغييرا عميقا في بنية الاقتصاد المغربي. ويهدف هذا العمل أيضا إلى شرح ظهور هذه الفئة من خلال قراءة سوسيولوجية للبيئة الاقتصادية التي تطورت فيها منذ استقلال المغرب سنة 1956.

**الكلمات المفتاحية**: المقاول، البرجوازي، الرأسمالية، السياسة الاقتصادية.

**Abstract**: This study attempts to show that the entrepreneur concept, as developed by Western economists and sociologists, has no significance in Morocco, and its mobilization, socially and culturally, does not reflect a profound change in the structure of the Moroccan economy. This work is also intended to explain the emergence of this category through a sociological reading of the economic environment in which it developed since the independence of Morocco in 1956.

**Keywords**: entrepreneur, bourgeois, capitalism, economic policy

## مقدمة:

حتى نهاية التسعينات من القرن الماضي، لم يكن مصطلح "مقاول" (entrepreneur) متداولا في الأدبيات العلمية في المغرب، كانت أوصاف النخبة الاقتصادية تميز بين نوعين: من ناحية، ما يسمى البرجوازية التقليدية، ممثلة بأسر التجار في مدينة فاس، ومن ناحية أخرى، البرجوازية التابعة أو المرتبطة بالدولة والرأس المال الأجنبي في إطار "سوق الولاء" (Fekkat، 1988)، بعض المؤلفين، أكثر راديكالية، كانوا يعتبرون أن البرجوازية المغربية غير موجودة لسبب وجيه: منذ وضع السياسات الإنمائية وتنفيذها من قبل الدولة، لم تظهر البرجوازية كقوة للتغيير (laleB، 1982).

ومنذ بداية التسعينات، إضطر المغرب، الذي بدأ خطة التقويم الهيكلي منذ عام 1983 تحت ضغط من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، إلى تغيير مساره الاقتصادي. بعد انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وسقوط جدار برلين، بدأت حقبة جديدة، وكان المغرب، على غرار دول العالم الثالث، ملزما باعتماد "الدين الجيد" للتنمية: النيوليبرالية(Rist, 2001) .

في هذا السياق، وبشكل سريع، أخذ مصطلح "مقاول" ينتشر على نطاق واسع. وقد ساهمت وسائل الإعلام، في أعقاب تطور الصحافة المتخصصة (L'Economiste, La vie Eco) إلى حد كبير في انتشار هذا المصطلح من خلال الدفاع عن المقاولة ودورها كرافعة اقتصادية، في موازاة ذلك، عرف المغرب في هده الفترة انشاء عدد من المنظمات المهنية من طرف أرباب المقاولات التي أصبحت تدافع عن مصالحها بشكل منظم (دائرة رجال الأعمال الشباب، رابطة سيدات الأعمال في المغرب، Amale Entreprises، بالإضافة إلى الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب)، كما أن الخطاب السياسي، المصاحب لهذا التغيير، أعطى مكانة فريدة لمصطلح "مقاول"، الذي من المفترض أن يبلور الانتقال إلى عهد جديد.

ماذا يعني هذا التغيير في المصطلحات؟ هل هو تعبير عن تحول في الاقتصاد المغربي وبروز فاعل جديد؟ سنحاول في هذه الدراسة اتباع خطى البرجوازي/ المقاول كمدخل لفهم وشرح التحولات التي شهدها المغرب في العقود الأخيرة على المستوى الاقتصادي والمحددات السياسية لهدا التحول.

## أولا. مفهوم المقاول بين النظرية والتطبيق

في تاريخ الفكر الاقتصادي، يعتبر ريتشارد كانتيلون هو أول من عالج نظريا مفهوم المقاول. في كتابه "مقال عن طبيعة التجارة بشكل عام"(كانتيلون، 1952)، الذي كتب بين 1716 و1734 ونشر في عام 1755، كان أول من حدد ملامح المقاول، مكانه الاجتماعي ووظيفته. قام المؤلف بتقسيم سوسيو إقتصادي للمجتمع من خلال تحديد ثلاث فئات من الفاعلين: المالكين الذين يعيشون في الاستقلال المالي والمزارعين والمقاولين، في هذه الفئة الأخيرة نجد مجموعة غير متجانسة تجمع التجار، الجزارين، الخبازين، المصنعين والمحامين، يصف كانتيلون المقاول كمدير للإنتاج والتجارة الذي يتحمل وحده المخاطر المرتبطة بالسوق وتقلبات الأسعار، ويقوم مقاول كانتيلون بشراء مشتريات بأسعار معينة للحصول على جميع الموارد اللازمة لإنتاجه، لكن تبقى المبيعات والايرادات غير مضمونة، مما يجعل توقع الربح غير مؤكد، ومع ذلك، فإن كانتيلون يعطي صاحب المشروع خاصية توقع المخاطر من خلال التنبؤ بسلوك المستهلكين واستباق قرارات الشراء لتحديد مستويات أسعار مناسبة لبضائعه، والتي يمكن أن يقبلها المشترون. ولذلك فإن تقييم حالة السوق هو عمل أساسي يعتمد كثيرا على تجربته الشخصية (elloyaF ,senuoT,2006) ساي (1892-1813) ركز في نظريته على خاصية تدبير الموارد، من خلال خبرته كصناعي ومصرفي، يقول ساي أن المقاول ينظم وينسق ويوجه ويتحكم في عوامل الإنتاج، لخلق منتجات

ذات فائدة مثلى مثل كانتيون، يثيرساي مسألة عدم اليقين ويؤكد وجود المخاطر والفشل المحتمل، والتي يمكن أن تصاحب أصحاب المشاريع الصناعية، حتى لو كانت إدارة الشركات ناجحة، وبالتالي، يمكن لصاحب المشروع أن يضع ثروته في خطر، ويخاطر بسمعته وعدم الوفاء بالتزاماته في حالة الإفلاس (فان كايلي، لامبريشت، 1995)، يقول ساي أن الخاصية الرئيسية للمقاول الناجح هي القراءة الجيدة للأحداث والقدرة على تقييمها بشكل جيد (فاشيني، 2007)، ينجم عن هذه المقاربة أن أي شخص يمكن أن يصبح مقاولا شريطة أن يتمتع بالخصائص السابقة الذكر وأن يكون له حكم جيد على وضع السوق. كما ينتج عن هذه الفكرة أن المقاول لا يملك بالضرورة رأس المال، وبالتالي فهو لا ينتمي الى طبقة اجتماعية معينة، كل ما هنالك أن المقاول لديه وظيفة اقتصادية ومهمة يجب القيام بها على أحسن وجه وإنجاحها، لأن المخاطر ترافق دائما المقاولات، حتى تلك التي تدار على أفضل وجه. فهي ليست في مأمن من الفشل.

وفي مقاربة أخرى يعتبر جوزيف شومبيتر أن المقاول هو "قبطان الصناعة"، في عمله المنشور في عام 1911 "نظرية التطور الاقتصادي"، أكد الكاتب على خاصية الابتكار التي يجب أن يتميز بها المقاول وحدد لها خمسة أبعاد: 1 صنع منتوج جديد لا يزال غير مألوف لدائرة المستهلكين، 2 إدخال طريقة إنتاج جديدة،3 فتح منفذ جديد أو إنشاء سوق جديدة لم تكن موجودة من قبل، 4 استعمال مصدر جديد من المواد الخام أو المنتجات شبه المصنعة؛5 وأخيرا خلق أو المساهمة في إحداث نظام اقتصادي جديد، شومبيتر يسلط الضوء أيضا على دور المقاول في خلخلة البنيات السائدة وخلق حالة من الرجة في المجتمع عبر الدفع به إلى اكتشاف وتجربة أشياء جديدة. بالنسبة له، فقط الأفراد القادرين على الابتكار يستحقون لقب المقاول لما يتمتعون به من روح المبادرة والإرادة والقدرة على انتاج أفكار جديدة، وهي الطريقة الوحيدة للانتقال السلس من البحث العلمي والاكتشاف إلى العالم الاقتصادي والإنتاج.

هل هذه المقاربات الغربية، التي تتفق إجمالا على الإبتكار والتدبير الجيد والمغامرة وروح المبادرة كخصائص رئيسية يجب أن تتوفر في المقاول، تجد أصداء في المغرب؟ الباحثون المغاربة والأجانب الذين جعلوا من المقاولة والمقاول المغربي موضوعا للبحث والتفكير طرحوا أسئلة مختلفة ووصلوا إلى نتائج متباينة. تعتبر أطروحة سعيد طنجاوي (1993)، التي تركز على قضية ريادة الأعمال، واحدة من أهم الدراسات في هذا الصدد. يلاحظ صاحب الكتاب أن المغرب شهد خلال العقدين 1980و1990 ظهور عملية تشكل نخب تجارية وصناعية جديدة، وأن هذه التغييرات تبين وجود ديناميكية اجتماعية وسياسية جديدة بحيث يستخدم هؤلاء الفاعلين استراتيجيتين، من ناحية منطق اقتصادي يقوم على التخطيط وتنفيذ مشاريع من خلال إنشاء الشركات وتدبير عوامل الإنتاج من أجل التخفيف من المخاطر وضمان تحقيق مكاسب مالية، ومن ناحية أخرى، منطق اجتماعي وسياسي لأن تحقيق الربح، رغم أنه أحد الد وافع الرئيسية لعدد من رجال الأعمال، ليس غاية في حد ذاته، ويقر المؤلف أن المقاول له وظيفة اجتماعية ودور سياسي من حيث قوته ومركزه.

وتوصلت دراسة طنجاوي إلى استنتاجين، الأول هو أن المقاولون المغاربة يشكلون مجموعة اجتماعية غير متجانسة، بحيث لديهم خلفيات اجتماعية وعائلية متنوعة ومسارات متعددة، والثاني أن الاختيار الذي اتخذته هذه النخب يعكس تطلع حقيقي إلى تحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، والعلاقات التي تكمن وراءها، لكن رغم ذلك، يعترف المؤلف، فإن هذه الفئة بأن لا تستطيع حل المشاكل المتصلة بالمجتمع والوضع السياسي على نحو شامل، وبعبارة أخرى، فإن بناء نظام اقتصادي ديناميكي ومجتمع مفتوح، حيث يمكن أن يشارك أكبر عدد في إدارة الشأن العام، يعتمد بالأساس على قدرة السلطات السياسية على إعادة النظر في اختياراته.

في نظرة تحليلية أخرى لهياكل وتنظيم العوالم الاجتماعية للمقاولة، حاول نور الدين العوفي (2000) بمعية فريق من الباحثين رسم صورة تحليلية لتنظيم الشركات المغربية، وخصائصها الرئيسية، ودرجة تجانس مكوناتها وذلك انطلاقا من الفرضية الرئيسية التي مفادها أن تنظيم المقاولات وإدارتها هي من أهم محددات النجاعة الاقتصادية.

الدراسة خلصت إلى أن مفهوم المقاول يطرح مشكلة دلالية في المغرب. فما هو المعنى الدقيق والمقبول عموما لهوية رئيس المؤسسة؟ هل هو رب العمل؟ المدير؟ المالك لرأس المال؟ هذه الصعوبة ترتبط، حسب المؤلف، بتاريخ نشأة المقاولة في المغرب، بمسارات الفاعلين الاقتصاديين وإجمالا بطبيعة الاقتصاد المغربي .

ومن بين مفارقات الواقع المغربي التي استوقفت الباحثين في هذه الدراسة هناك ظاهرة «المقاولات بدن مقاولين"، وتعكس هذه الصيغة حقيقة مزدوجة، فمن ناحية، هناك نسبة صغيرة من المشاريع التي يديرها مقاولين مقارنة بالفئات الأخرى من المسؤولين التي يمكن الإشارة إليها باسم "ماناجير"، ومن ناحية أخرى هناك تبلور ضعيف لروح المبادرة بالمعنى الذي عبر عنه شومبيتر.

وفي سياق آخر، استلهم التحول الليبرالي الذي عرفه المغرب في التسعينات ميريام كاتوس (2007)، التي تحدثت عن "زمن المقاولين"، لاحظت صاحبة الدراسة أن التسعينيات والألفينات من القرن الماضي اتسمت بالموقف السياسي للمقاولين وذلك إما في شكل مهني عبر التكتل داخل منظمات مهنية، أو عن طريق المشاركة السياسية المباشرة في المؤسسات التمثيلية (المحلية والإقليمية والوطنية)، وهكذا أصبحت هذه الفئة تدافع عن مصالحها من خلال إبراز دورها الريادي وقدرتها على إحداث تغييرات مهمة في السياسة الاقتصادية أو حتى في مجال تنظيم العلاقات الاجتماعية.

انطلاقا مما سبق، يبدو من الصعب استيعاب وتحديد هوية المقاول المغربي من داخل الإطار النظري والعملي الغربي، وذلك لأن وظائف الابتكار والمغامرة والتصنيع هي خصائص لا تنطبق عليه، ولفهم هذه الصعوبات، من الضروري تحليل الهياكل الاقتصادية التي يتحرك داخلها هذا الفاعل.

**ثانيا. المقاول و "رأسمالية الدولة":**

يعتبر مسار الاقتصاد المغربي فريدا، على الأقل في سياقه الإقليمي. وهذا المسار لا يمكن فهمه إلا عندما يتم إدراجه في منظور تاريخي للاقتصاد السياسي في المملكة، وخلافا لغالبية الدول العربية التي اختارت الاشتراكية، وباستثناء السنوات الأولى من الاستقلال، التي تميزت بصراع حاد من أجل السلطة بين الحركة الوطنية والملكية (منجب، 1992)، فقد اتبع المغرب دائما أيديولوجيا ليبرالية، وفي الوقت نفسه، وهنا المفارقة، فإن النظام السياسي لم يرد أبدا أن يواجه برجوازية وطنية مستقلة تتمتع وتعتمد على مواردها الخاصة، منذ البداية، كانت الدولة حريصة على السيطرة على معظم اقتصاد البلاد من خلال القطاع العام الذي اكتسب وزنا كبيرا، وذلك بالموازاة مع خطاب رسمي يدافع عن القيم الليبرالية والقطاع الخاص، وكان قانون "المغربة" لعام 1973 الذي حمل شعار"لا التأميم ولا التوطين" المحور الرئيسي لهذا النظام.

ونتيجة لسيطرة الدولة على اقتصاد البلاد، ظهرت "برجوازية الدولة"، وهي فئة مرتبطة عضويا بأجهزة الدولة، كجزء من عملية تراكم يمكن أن تسمى "رأسمالية الدولة". ماذا يعني هذا المفهوم؟ حسب لحبيب المالكي (1980) فإن المجتمع المغربي، المستقل حديثا في 1956، ظل خاضعا لشكلين من التبعية: من جهة لدولة "ليبرالية" ولكن في نفس الوقت سلطوية، ومن جهة أخرى إلى اقتصاد رأسمالي أجنبي يجد جدوره في عهد الحماية الذي طبق على المغرب بين سنتي 1912و 1956، وضلت هاتين القوتين تشكلان المحركين الرئيسيين للاقتصاد المغربي،

ولكن هذه "الخلطة" لا تمكن من سيرعادي وسليم للاقتصاد، فقد أشار المالكي إلى أن تطور القطاع العام بشكل كبير، في تناقض واضح مع قيم الليبرالية التي دافع عنها النظام، لم يكن يستجيب فقط لمطالب المجتمع ولكنه أيضا كان يؤدي وظيفة إنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي لطبقة سياسية موالية للنظام من خلال إعطائها امتيازات وموارد مهمة. وبذلك ساهمت "رأسمالية الدولة" في "قتل" اقتصاد السوق وروح المنافسة واغتناء أقلية من الأفراد والأسر (برجوازية الدولة) المقربة من الدولة والرأس المال الأجنبي دون أن تمت بصلة لمفهوم المقاول كما تم شرحه سابقا.

في بداية الثمانينات من القرن الماضي، سيدخل المغرب مرحلة جديدة. نظرا لتصنيفه ضمن أكثر البلدان مديونية في العالم في نهاية السبعينيات وتحت ضغط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، اتبع المغرب ابتداء من 1983 برنامجا قاصيا من أجل "التقويم الهيكلي". المحاور الرئيسية لهذه الخطة الإصلاحية همت عدة جوانب: إعادة هيكلة أدوات تدخل الدولة في الاقتصاد، إصلاح المالية العامة والسياسة النقدية، مراجعة اتفاقيات التجارة الخارجية، نتيجة لهذه الحزمة من الاصلاحات شهد المغرب عودة قوية للرأس المال الأجنبي وتحرير سياسة صرف العملة واعتماد قوانين جديدة لمسايرة الدينامية الجديدة (القانون البنكي، وقانون البورصة، وقانون التجارة، والشركات المجهولة، وما إلى ذلك)، ولكل الهدف الأساسي من وراء كل هذه الإجراءات كان هو إدماج الاقتصاد المغرب في الاقتصاد العالمي، وتأتى ذلك من خلال انضمام المغرب إلى الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة في عام 1987، ووقعت الاتفاقات النهائية لجولة أوروغواي في مراكش في عام 1994 والتي عرفت خلق منظمة التجارة العالمية. وفي نفس السياق، قام المغرب بتوقيع اتفاقيات للشراكة والتجارة الحرة مع عدة دول وتكتلات: اتفاقية برشلونة في عام 1995، اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام 1996، اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في عام 2004.

لكن الدخول إلى "العهد النيوليبرالي" واعتماد أسسه وسياسته في مجال التنمية لا يعني أنه تم القطع مع أساليب الإنتاج الماضية وتفكيك البنيات الاقتصادية السابقة، فواقع الاقتصاد المغربي وطريقته في تبني الرأسمالية أكثر تعقيدا بكثير. وهذا التعقيد يكمن في الطبيعة غير المتجانسة لهذه الرأسمالية، التي تميزت بالتعايش داخل النظام الإنتاجي الوطني لعدة أشكال من الإنتاج والتبادل(2009، غراوي وأفايا).

ويمكن تلخيص هذه الأشكال الإنتاجية في أربعة أنماط من التنظيم الاقتصادي. أولا، اقتصاد الريع الذي يدار من قبل نخبة تستمد قوتها وشرعيتها من علاقتها الخاصة والتاريخية مع الدولة ومع الرأسمال الأجنبي كما تم الاشارة إلى ذلك سابقا. ويتميز هذا النمط الاقتصادي بهياكله وإدارته الحديثين(أو هكذا يعطيان الانطباع) والاعتماد بشكل كبير على الدولة في نشاطه، ثانيا، "اقتصاد الهامش" الذي يمثل عددا كبيرا من القطاعات والطبقات الاجتماعية ويعتمد على "إنتاج بسيط"، يتميز هذا النوع بهشاشة وضعف هياكله ويعمل خارج الدائرة الاقتصادية الطبيعية حيث يشمل أساسا وحدات الإنتاج والتجارة غيرالمهيكلة، والأنشطة السرية الصغيرة والتجارة غير المشروعة، ثالثا، "اقتصاد الرأسمالية الشعبية" الذي بدوره يهم عددا كبيرا من القطاعات والسكان في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية. يرمي أساسا هذا النمط إلى تحسين سبل العيش بحيث يشمل المقاولات الصغيرة جدا والأنشطة المبنية على القروض الصغيرة. ورابعا وأخيرا، "الرأسمالية الاقتصادية الناشئة" التي تقودها دينامية الإصلاح السياسي والاقتصادي والانفتاح على العالم، هذه الديناميكية التي بدأت في نهاية التسعينات من القرن الماضي أدت إلى بداية الحراك الاجتماعي وإلى تغيير نسبي في هيكلة السلطة ورأس المال، وفي العلاقة بين الدولة والنخبة الاقتصادية الجديدة، هذا التغيير راجع إلى عدم قدرة الدولة على السيطرة على كل شيء

وبالتالي اقتناعها بضرورة منح هامش أكبر للتحرك للفاعلين الآخرين خاصة في سياق يعرف ندرة الموارد وضغط اجتماعي وسياسي متزايد من الداخل والخارج.

الخيط الناظم لهذه الأشكال والصيغ المتعددة للرأسمالية التي تتعايش في وقت واحد هو انصهارها في منطق معقلن وشامل يرمي، رغم مرور الزمن وبغض النظر إلى التقلبات السياسية والاقتصادية، إلى إعادة انتاج نفس بنيات الاقتصاد المغربي بحيث يكون للدولة دور أساسي وحاسم في الضبط والتوجيه.

**ثالثا. تغيرالنمادج واستمرار البنيات:**

منذ استقلاله في عام 1956، اختبر المغرب العديد من السياسات الاقتصادية، ولكن هذا لم يغير حقيقة مركزية الدولة. من خلال تتبع التاريخ الاقتصادي للمغرب المستقل، نجد أن هناك العديد من المؤشرات التي تؤكد هذا الوضع، ومع ذلك، فإن المفارقة تكمن في هذا التناقض بين الخطاب الرسمي الذي يتبنى الليبرالية ويدافع عن أهمية ودور القطاع الخاص من جهة، والسياسات الاقتصادية المتبعة على أرض الواقع والتي تقوي القطاع العام وتوسع من مجالاته.

بداية الاستقلال عرفت صراعا كبيرا على السلطة بين القصر والحركة الوطنية (منجيب، 1992). الصراع كان كذلك أيديولوجيا حيث أن القصر كان يدافع عن الليبرالية، وذلك طبيعي بالنظر إلى موقعه، في حين أن جانبا مهما من الحركة الوطنية كانت له ميولات يسارية واشتراكية، ويبدو ذلك جليا من خلال الخطة الخمسية (1960 و1964) المصممة من قبل حكومة عبد الله إبراهيم قبل إقالته والتي كانت تهدف إلى تعزيز عدة مكاسب اجتماعية لعامة الشعب، هذه الخطة تم اجهاضها ليتم بعد ذلك الانتقال إلى "الليبرالية السلطوية" مباشرة بعد أخذ الملك الحسن الثاني بزمام الأمور سنة 1961، هذه المرحلة الجديدة تميزت بالتأكيد على الخيار الليبرالي للمغرب والتخلي عن أي سياسة الاستقلال الاقتصادي، وقد تم دعم هذا الموقف الأيديولوجي من قبل الأعيان والبرجوازية التجارية المتمركزة خصوصا في مدن فاس والرباط وسلا والدار البيضاء(حسن قرنفل، 2007)، هذه الطبقة الاجتماعية فهمت جيدا أن مصلحتها مع الدولة وأن أنشطتها التجارية لا يمكن أن تنتعش وتتطور إلا بمساعدة الدولة، ولذلك عمدت، بمجرد حصول المغرب على الاستقلال، الى وضع بعض أعضائها أو رجال ثقتها في مناصب إدارية مهمة.

وفي نهاية الستينيات من القرن العشرين، بدأت نتائج النموذج الاقتصادي والاجتماعي في الظهور: تركيز الممتلكات في المناطق الريفية، والهجرة القروية، تطر حركة التمدن بشكل سريع وعشوائي، ازدياد مضطرد لعدد السكان خاصة في الحواضر الكبرى وتنامي الفوارق (الدار البيضاء، أول مدينة في المغرب، أصبحت تسجل أعلى معدلات الثروة والفقر في آن واحد)، في هذا السياق، شرع المغرب في مغربة اقتصاده، أي وضع سياسة للدولة تهدف إلى إكمال الاستقلال الاقتصادي للبلاد وذلك نظرا لأن القطاع الخاص الصناعي والتجاري ضل تحت السيطرة الأجنبية رغم استقلال البلاد عام 1956.

الجانب الفلاحي والزراعي من عملية المغربة تم تنفيذه عبر اصدار قانون في آذار/مارس 1973 تم بموجبه توزيع الأراضي المسترجعة من الاجانب على المغاربة في إطار ما يمكن أن نسميه «عقدا اجتماعيا" جديدا، لكن هنا أيضا سوف تخرج هذه السياسة عن مقاصدها حيث كان من المقرر أن تستفيد من الاراضي الفئات القروية الفقيرة وصغار المزارعين. على العكس من ذلك أخذت الاشياء منحا آخر حيث عاد القسم الأكبر من هذه الأراضي إلى البرجوازية وخاصة تلك التي بدأت تنشط في التصدير (بيرين، 2004)، الأنكى من ذلك هو أن عددا كبيرا من الموظفين السامين والباشوات والقياد وحتى الجنرالات والوزراء والأمراء استفادوا من الضيعات والمزارع المسترجعة أو أخدوا حصصا في الشركات المجهولة الاسم التي تنشط في الصناعات

الزراعية (1977، باسكون)، في النهاية أدت التدابير المتخذة في إطار المغربة إلى تركيز ملكية الاراضي في يد البرجوازية بمباركة من الدولة (1983، الحبيب المالكي).

من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن القطاع العام المغربي، باعتباره أداة سياسية في خدمة الدولة، قد أدى في النهاية إلى نتيجة عكسية بإجهاض ولادة جيل جديد من المقاولين الذي بدأت تتشكل نواته مع بداية الاستقلال وذلك بعدم السماح لهذه الفئة بأن تتطور بمنأى عنها طبقا لقوانين المنافسة واقتصاد السوق.

مع نهاية السبعينات بدأ القطاع العام يتعرض لانتقادات حادة بسبب قلة المردودية واختلالات الإدارة والتسيير مع غياب أي مراقبة، وقد تأزم الوضع مع بداية الثمانينات حيث واجه المغرب وضعا اقتصاديا صعبا وضغوطات مالية حادة، فخلال الفترة الممتدة ما بين 1981و1983، لم يتجاوز معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي 2 في المائة، وبلغ معدل التضخم حوالي 10 في المائة، كما إهتز الاقتصاد المغربي بشدة من جراء دورة الجفاف التي بلغت نطاقا لم يسبق له مثيل في عام 1981. في هذا السياق فرضت على المغرب خطة للتقويم الهيكلي كما تم الاشارة إلى ذلك.

لقد أدى هذا البرنامج إلى تحسين الاستقرار المالي للبلد حيث انخفض العجز في الميزانية من 13 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 1982 إلى 9 في المائة في عام 1985 وأقل من 2 في المائة في عام 1992 (هيبو، 1996)، ومع ذلك، فإن العواقب، الاقتصادية والاجتماعية الصرفة، تعرضت لانتقادات شديدة من قبل الاقتصاديين: على المستوى الاقتصادي مثلا، ظهر جليا في ضل هذه الأزمة تراجع كبير للقطاع الصناعي بالمقابل مع ازدهار الاقتصاد غير المهيكل والمضاربة (المالكي، دومو، 1990).

في جميع الأحوال، لا يمكن اعتبار هذا "التقويم" انتقالا من نظام اقتصادي إلى آخر، بل هو تحول وتكيف مع الاكراهات الداخلية والضغوط الخارجية، في العمق، تعني الإصلاحات التي بدأت في الثمانينات التخلي عن فكرة "الدولة المطور" وذلك سواء من حيث الإحالات والتمثلات والاستراتيجيات الاقتصادية .

في الواقع لم يكن برنامج التقويم الهيكلي سوى الخطوة الأولى في عملية "تراجع الدولة" التي حددت لنفسها هدف تحقيق استقرار الاقتصاد من خلال سياسات مالية ونقدية قوية (زيادة الضرائب غير المباشرة وانخفاض كبير في قيمة الدرهم)، ثم تأتي المرحلة الثانية حيث يتم إنشاء برنامج الخصخصة والانفتاح السياسي والاقتصادي المفتوح ابتداء من سنة 1988، وسيتم تكريس الدولة هذا "التراجع" عبر خطاب ملكي في عام 1989 وسن قانون بشأن خصخصة المؤسسات العامة، فبالنسبة للملك الحسن الثاني، يجب أن تحقق الخصخصة هدفين اجتماعيين، الأول هو خلق فرص عمل لاستيعاب جماهير الخريجين الجدد؛ وثانيا، يستهدف الفاعلين الاجتماعيين الجدد، أي المقاولين، الذين كان يراهن عليهم القصر كحلفاء جدد.

وفيما يلي مقطع من خطاب الملك الحسن الثاني (8ابرل 1988):"إن العامل الاجتماعي الثاني الذي يجب مراعاته هو ضرورة منع أن تكون عملية نقل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص سببا في زيادة تركيز الرأسمال وفرصة للأغنياء من أجل الاستحواذ على هذه المؤسسات، فالهدف المتوخى من خلال هذه العملية هو إتاحة فرص جديدة لفاعلين جدد، وفتح الباب أمامهم من أجل تحمل المسؤوليات وتهيئة الظروف المناسبة للعمال والمستثمرين والمقاولين من أجل الاستفادة من التنمية الاقتصادية التي يساهمون فيها."

انطلاقا من هذا الخطاب والتصريحات الرسمية بحسن النوايا، اعتبر العديد من الاقتصاديين وعلماء السياسية أن المغرب، نتيجة لتنفيذ مخطط التقويم الهيكلي، دخل عهدا اقتصاديا جديدا

قوامه تراجع الدولة وفسح مجال أوسع للفاعلين الاقتصاديين والمقاولين في إطار قواعد اقتصاد السوق.

لكن هذا الطرح لم يصمد طويلا، فقد تم تنزيل عملية الخصخصة بسرعة كبيرة وفي احيان كثيرة دون احترام للمساطر، في النهاية، وخلافا للخطاب الرسمي، فإن النخبة الاقتصادية التقليدية التي راكمت ثروتها في الستينات والسبعينات من القرن الماضي هي من استفاد ت بالدرجة الأولى من عملية الخصخصة. ويستخلص د. ستارك (1996) نفس الاستنتاج بالنسبة لبلدان أوروبا الوسطى أو الشرقية حيث استحوذت النخب القائمة قبل الانتقال إلى اقتصاد السوق على جل وأهم المؤسسات والشركات العمومية التي تمت خصخصتها.

يمكن القول إن التغيرات التي لوحظت على مدى الثلاثين سنة الماضية أن السياسات الاقتصادية المتبعة كانت إجمالا تصب في مصلحة الملاك الفلاحيين الكبار والمنتجين للمواد الغذائية والألبسة والنسيج، في المقابل، فإن صغار المزارعين وغالبية سكان المدن ضلوا على الهامش، ويتبين ذلك من خلال الموجات الكبيرة للهجرة إلى الخارج والارتفاع المهول وكذلك تنامي الاقتصاد غيرالمهيكل.

على المستوى الاجتماعي، من المسلم به أن الخصخصة كانت إلى حد كبير أداة لإعادة انتاج نفس النخب (كاتوس، 2007)، لكنها كانت كذلك الفضاء الخلفي لعملية تم فيها تشكل تمثلات جديدة للهياكل الاجتماعية المغربية وابراز المقاول كبطل التنمية الجديد. كما يصف بولتانسكي (1979) الطبقات الوسطى في فرنسا في السنوات 1930ء1940، يمكننا القول إن سنوات 1990 عرفت ظهور مجموعة اجتماعية جديدة كنتيجة لإعادة هيكلة اقتصادية واجتماعية مستمرة وطويلة سواء على المستوى الفعلي أو الرمزي.

لكن لفهم هذا التوجه، يجب ربطه بالسياق العام المغربي. ذلك أنه مع بداية الألفية الجديدة وبداية عهد الملك محمد السادس، كانت هناك ارادة واضحة لإعطاء صورة جديدة عن المغرب قوامها الانفتاح السياسي وتوسيع هامش الحريات وعصرنة الاقتصاد. ويترتب عن ذلك الحاجة إلى نخبة جديدة تواكب هذا النهج، وهو ما يفسر رغبة الدولة في اعطاء النخب الاقتصادية والمقاولين بشكل خاص دور جديد وهامش أكبر للتحرك، لكن يبقى هذا الدور متحكما فيه وبالتالي تبقى "قواعد اللعب"كما هي لأن البنيات السياسية والاقتصادية وموازين القوى لم تتغير.

## خاتمة:

انطلاقا من كل ما سبق ومرورا بكل السياسات الاقتصادية المتبعة، تظهر قدرة الدولة على التكيف مع الاكراهات الظرفية لتستمر بالتحكم في زمام الأمور. فمستلزمات الاقتصاد الليبرالي ومايستوجبه من مبادرة حرة وحكامة جيدة ومردودية لم يؤدي كما كان متوقعا إلى انسحاب الدولة من الميدان الاقتصادي، ولو نسبيا، لإعطاء المزيد من الحرية للمقاولين وبالتالي بروز المقاول كفاعل اقتصادي بالمفهوم الغربي كما تم التطرق لذلك، وتبقى التنازلات التي قامت بها الدولة، تحت ضغط من القوى الخارجية وشركائها الأجانب، صغيرة وفي جميع الاحوال لا تستفيد منها الا الجهات الاقتصادية القريبة منها.

نستخلص في النهاية أن النظام السياسي المغربي يضع التحكم في الموارد المادية في صميم آليات الهيمنة والتميز، وهو ما يحول دون تطور مجال اقتصادي مستقل وهامش للتحرك بالنسبة للمقاولين.

**قائمة المراجع**

1. حسن قرنفل(2007)، أهل فاس: المال والسياسة، دار أبي رقراق للطباعة والنشر.

2. Affaya, Nourddine et Guerraoui, Driss(2009). L'élite économique marocaine. Etude sur la nouvelle génération d'entrepreneurs, L'Harmattan.
3. Allal, Benhaddou(1993). Reproduction sociale des élites marocaines et mouvement patronal », Cahier de la Méditerranée, n°47, juin-décembre, pp. 295-319.
4. Bayart, Jean-François(1994), La réinvention du capitalisme, Paris, Karthala.
5. Belal, Aziz(1980). Sur quelques formes actuelles d'articulation du capital international et du capital local dans les firmes dépendantes, Revue juridique de Droit et d'Economie du Maroc, 2ème trim, n°8, pp.311-320
6. Belal, Aziz(1982). La bourgeoisie marocaine est-elle ou n'est-elle pas ?, Revue Al Asas, n°43.
7. Benhhadou, Ali(1997). Les élites du Royaume, Paris, L'Harmattan.
8. Boltanski, Luc (1979). Taximonie sociale et lutte des classes. Mobilisation de la 'classe moyenne' et 'l'invention des cadres', Actes de la recherche en sciences sociales, n°29,75-108.
9. Bouachik, Ahmed(1993). Les modes de transfert des entreprises publiques au secteur privé : le cas du Maroc, Revue Vues économiques, n3, 53-68.
10.Catusse, Myriam(2002). Affaires, scandales et urnes de verre à Casablanca », Annuaire de l'Afrique du Nord, Paris CNRS-Editions.
11.Catusse, Myriam(2007). Le temps des entrepreneurs ? Politique et transformations du capitalisme au Maroc, Karthala.
12.Doumou, Abdelali et El-Malki Habib(1990). L'interventionnisme de l'Etat marocain à l'épreuve de l'ajustement, dans El-Malki, Habib et Santucci, Jean-Claude, Etat et développement dans le monde arabe. Crises et mutations au Maghreb, CNRS, Paris, 1990, p. 283
13.El Aoufi, Noureddine(2000), L'entreprise côté usine, les configurations sociales de l'entreprise marocaine, Publications Groupe d'études et de recherches sur les ressources humaines et l'entreprise, Rabat.
14.El Malki, Habib(1980). La bourgeoisie marocaine, Revue Al Asas, n°19, avril, 38-46.
15.El Malki, Habib(1980). Capitalisme d'État, développement de la bourgeoisie et problématique de la transition, Revue juridique, Politique et Economique du Maroc, n°, 2ème semestre, pp. 207-228
16.El-Malki, Habib(1983). Au-delà des chiffres, quel développement ?, Editions Maghrébines, Casablanca.
17.Facchini, François(2007). L'entrepreneur comme un homme prudent, La Revue des Sciences de Gestion (n°226-227).
18.Faure, Yves-A et Médard Jean-François(1982). État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire, Karthala – Paris.
19.Fekkat A. «Le grand patronat marocain», Al Asas, n° 87, 1988.
20.Fillon, Louis Jacques(1997). Le champ de l'entrepreneuriat : historique, évolution, tendances, Revue Internationale P.M.E., vol. 10, n° 2, p 129-172.

21.Knight, Frank(1971). Risk, Uncertainty and Profit, New York: Houghton Mifflin. Also Chicago: University of Chicago Press.
22.Hibou, Béatrice(1996). Les enjeux de l'ouverture au Maroc. Dissidence économique et contrôle politique. Etudes du CERI, pp.1-42
23.Hibou, Béatrice(1998). Retrait ou redéploiement de l'État, Critique internationale, n°1, pp. 151-168
24.Monjib Maâti(1992), La monarchie marocaine et la lutte pour le pouvoir, L'Harmattan, Paris, 1992.
25.Pascon, Paul(1977). Le Haouz de Marrakech, CURS-INAV-CNRS, Rabat.
26.Perrin, Simon(2004). Les entrepreneurs marocains. Un nouveau rôle social et politique face au Makhzen ? Etudes du développement, n15.
27.Saâdi, Said(1989), Les groupes financiers au Maroc, Rabat, Okad.
28.Schumpeter, Joseph (1935). Théorie de l'évolution économique, Dalloz, Paris.
29.Schumpeter, Joseph(1966). Capitalisme, socialisme et démocratie, Paris, Payot.
30.Stark, David(1996). Recombinant property in Eastern European capitalism, American journal of sociology, n°4
31.Tangeaoui, Said(1993), Les entrepreneurs marocains, Karthala, Paris.
32.Vermeren, Pierre(2002), La formation des élites marocaines et tunisiennes. Des Indépendances aux islamistes, 1920-2000, Paris, La Découverte.
33.Verin, Hélène(1982), Entrepreneurs, entreprise : histoire d'une idée, Paris : P.U.F.
34.Waterbury, John(1970), The commander of the faithful. The moroccan political elite. Trad, Paris, PUF 1975.